الجرائم المستحدثة وآليات التصدي لها

New crimes and mechanisms to address them

محمد نجيب بوعزّوج

جامعة مولود معمري - تيزي وزو - (الجزائر)، nadjib16007@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2023/01/02 تاريخ القبول: 2023/01/18 تاريخ النشر: 2023/03/05

ملخص:

تعتبر ظاهرة الإجرام ظاهرة قديمة قدم الإنسان، فقد عُرِفَت أقدم جريمة في تاريخ البشر مع قابيل وهاويل أبناء آدم أبو البشرية أجمع، وقد تغيرت ظاهرة الجريمة ووسائلها وتطورت مع تطور المجتمعات واختلفت حسب الثقافات، حيث أصبح الإجرام اليوم يتخذ أوجها جديدة مما جعل أساليب البحث والتحري القديمة (التقليدية) تعجز عن مواجته والتصدي له مما اضطرها لبحث آليات وإجراءات وسن قوانين جديدة قادرة على مواجهة الجرائم المنظمة العابرة للحدود والقارات والتي اختلفت أنواعها وصورها وتزايدت مخاطرها على الأفراد والمؤسسات والدول على حد سواء، حيث قام المشرع الجزائري بسن نصوص قانونية وإجراءات خاصة في مجال البحث والتحري والتحقيق، وبناء على ذلك حُوِّلَ لكل من قاضي التحقيق وضباط الشرطة القضائية صلاحية البحث والتحري عن طريق جملة من الوسائل والسبل في سبيل الوصول إلى الحقيقة والكشف عن هذه الجرائم المستحدثة وقمعها عن طريق استحداث إجراءات خاصة للبحث والتحري عنها وفيما يلي سنتطرق إلى أهمها.

كلمات مفتاحية: الجرائم المستحدثة، أساليب وإجراءات البحث والتحري، الفئات المختصة بالمعينة في الجرائم المستحدثة، طرق الجرائم المستحدثة.

Abstract:

The phenomenon of crime is considered a phenomenon as old as man. The oldest crime in human history was known with Cain and Abel, the sons of Adam, the father of all mankind. (Traditional) is unable to confront it, forcing it to search mechanisms and procedures and enact new laws capable of confronting transnational organized crimes and continents, which have different types and forms and increased risks to individuals, institutions and countries alike, as the Algerian legislator enacted legal texts and special procedures in the field of research Accordingly, the investigative judge and judicial police officers were empowered to search and investigate through a number of means and ways in order to reach the truth and reveal and suppress these newly created crimes by creating special procedures for searching and investigating them, and in the following we will address the most important of them.

Keywords: New crimes, Research and investigation methods and procedures, Categories specialized in scrutinizing new crimes, New crime methods.

*المؤلف المرسل: محمد نجيب بُوعرّوج

1. مقدمة

إن الجريمة من وجهة نظر القانون هي كل انحراف عن المعايير الجمعية والتي تؤدي بمرتكبها للعقاب، وهي قد تعني كذلك مخالفة القانون العام المبني على العرف والعادات والتقاليد. وهي ظاهرة تخص كل الجماعات الإنسانية فلا يكاد يخلوا أي مجتمع منها وهي تؤدي إلى الإخلال بالنظام وتدعوا إلى الفوضى.

الجرائم المستحدثة وآليات التصدي لها:

لقد تطورت الجرائم عبر العصور وازداد المجرمون خبرة بحكم التجربة والتطور التكنولوجي الذي نعيشه اليوم وقد ظهر مصطلح الجرائم المستحدثة كنتيجة للتغيرات في البنى الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الحالية. إن تغير منظومة الأعراف والقيم الاجتماعية وظهور العولمة قد وُدد سلوكيات جديدة. يمكن التمييز بين الجرائم التقليدية والمستحدثة، حيث أن الجرائم التقليدية جرائم محددة بنصوص قانونية أما الجرائم المستحدثة فهي جرائم غير مشمولة إلى حد ما بنص قانوني وهي وليدة التغيرات في البنى الاجتماعية والاقتصادية. إن الجرائم المستحدثة جرائم يمكن ارتكابها عن بُعد فهي عابرة للحدود الوطنية، وقد بدأت تنتشر في الآونة الأخيرة لتطغى آثارها على آثار الجرائم التقليدية.

تعد الجرائم المعلوماتية ظاهرة إجرامية حديثة النشأة لارتباطها بتكنولوجيا الاتصال الحديثة، فطالما سادها الغموض بالشكل الذي دعا الكثيرين إلى القول بأن الجريمة المعلوماتية أشبه بالخرافة وأنه لا يوجد أي تهديد متعلق بالكمبيوتر، وإن كانت هناك أشكال للسلوك غير المشروع التي ترتبط بالكمبيوتر فهي عبارة عن جرائم عادية يمكن تطبيق النصوص الجزائية المعروفة بشأنها.

غير أن تطبيق النصوص التقليدية على مثل هذه الأنماط المستحدثة من الجرائم قد أسفر عن الكثير من المشكلات القانونية، خاصة من ناحية تطبيق النصوص التقليدية عليها وتضارب أحكام القضاء في كثير من الأحيان، فصدرت أحكام تطبق النصوص التقليدية على أي سلوك يتعلق بالكمبيوترات ونظم معالجة المعلومات، في حين اعتبرته أحكام أخرى سلوكا عاديا لم يرد بشأنه نص يجرمه التزاما بمبدأ الشرعية الجزائية والذي يقضي بأن " لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني".

❖ مدخل إلى الجرائم المستحدثة أو المستجدة

2- تعريف الجرائم المستحدثة

لغة: وصفها بالمستحدثة أو المستجدة اشتقت من الفعل العربي: استحدث بمعنى أوجد شيئاً قديماً بصيغة أو شكل حديث. أو من الفعل استجد بمعنى مضى عليه الزمن فأصبح قديماً ثم تجدد. (أحمد، المزعن، (2006)، ص9)

هي تلك النوعية من الأفعال أو السلوكيات التي تشكل نمطا إجراميا جديدا لم يكن مألوفا من قبل، أو هي تلك الأساليب الإجرامية الحديثة المستخدمة لارتكاب جرائم معروفة من قبل. كما عرفت بأنها ظواهر إجرامية أفرزتها تيارات انحرافية برزت على الساحة الإجرامية في العصر الحديث، وهي وليدة التحولات التي شهدتها الحياة المعاصرة في كل ما له صلة بالمسائل الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، السياسية وغيرها.

وتعرف الجرائم المستحدثة والمستجدة بأنها شكل من الأشكال الحديثة للجريمة المنظمة وهذا يرجع الى الأسلوب المنظم والمتطور الذي تعول عليه هذه المؤسسات الإجرامية لهذا النوع من الاجرام والذي تأخذ فيه بالنهج العلمي في إدارة الاعمال والذي تنتهجه المؤسسات المشروعة. كما أنها تتبع أنمطا من السلوك الاجرامي المستحدث وتستخدم العديد من الوسائل التقنية المتطورة، وتظهر في السوق وكأنها مؤسسة مشروعة. وقد يقتصر نشاط المؤسسة الاجرامية على المجال الوطني. وقد تزدهر ويتعدى نشاطها حدود إقليم الدولة الى إقليم دولة أو دول أخرى، وفي هذه الحالة تكون الجريمة عابرة لحدود الدولة أو عابرة للقارات وقد تتأزر مؤسسات إجرامية وتتكامل من حيث أنشطتها وتظهر في شكل إتحاد على هيئة نظام الكارتل الاقتصادي. (محمد معي الدين، عوض، (1995)، ص31)

الجريمة المستحدثة تلك النوعية من الأفعال أو السلوكيات التي تشكل نمطا إجراميا جديدا لم يكن مألوفا من قبل، أو هي تلك الأساليب الإجرامية الحديثة المستخدمة لارتكاب جرائم معروفة من قبل. وهي كذلك الجريمة التقليدية وقد تغيرت بفعل التقنية المتطورة وارتكبت بوسائل مستحدثة. (صلاح الدين عبد الحميد، عبد المطلب، (2017)، ص4) الجرائم المستحدثة أو ما يعرف بالجرائم الإلكترونية أو

الجرائم المستحدثة وآليات التصدي لها:

جرائم الكمبيوتر هي تلك الجرائم التي ظهرت مؤخرا (مع ظهور جهاز الكمبيوتر ثم الانترنت وانتشارهما وتطورهما) حيث لازمت التقدم التكنولوجي وأصبحت مؤخرا تشكل خطرا على الأفراد والمجتمع مما تطلب التصدي لها ومواجهتها وردعها عن طريق مختلف الآليات المتوفرة والمتطورة للقضاء عليها وردع كل من تُسوّل له نفسه المساس بالأفراد والمؤسسات.

يشمل مفهوم الجريمة المستحدثة بمعناه الواسع الجرائم التقليدية بذاتها والتي طالتها يد التغيير بفعل التقنية المتطورة وارتكبت بوسائل مستحدثة كما يشمل الجرائم المستحدثة الجرائم التي لم تكن موجودة من قبل. وقد تعددت التسميات في العديد من الدول ولكن المشرّع الجزائري أوجزها في سبعة جرائم وأوردها في نصوص قانون الإجراءات الجزائية.

والجرائم المستحدثة هي وليدة الحضارة والثقافة والتي جعلت المجرمين فيها قادرين على دراسة القواعد القانونية واكتشاف التغيرات التي يمكن أن يستغلون بها لحماية أنفسهم من قبضة القانون، ولهذا وجدت في المجتمعات الأكبر حضارة، فهذه الأخيرة قد زودت الإنسان المجرم بإمكانات متفوقة يوظفها في ارتكاب جريمته، ومكنته من الاستخدام الجيد لتقنيات الحضارة لكي تكون جريمته أكثر خطرا وأدق تنظيما وأبعد عن مراقبة رجال الامن.

يعرفها مصطفى راضي بأنها: "تلك الجرائم التي عرفت انتشارا واسعا وكبيرا مع التطور العلمي، إذ استعمل مرتكبوها تقنيات وطرق حديثة لتسهيل عملياتهم وامتازت بالتخطيط والتنظيم والسرعة مما جعلها تشكل تهديدا لاستقرار أمن المجتمعات" (مصطفى، راضي (2011)، ص3).

المختصين في علم الاجرام يؤكدون على أنه من الصعوبة بما كان وضع تعريف دقيق للجرائم المستحدثة أو المستجدة نظرا لحدثة هذه النوعية من الجرائم وعدم التعرف الكامل على كل صورها. إضافة الى ندرة الدراسات البحثية سواء العلمية منها أو الأمنية التي تناولت موضوع الجرائم المستحدثة وتحديد مفهومها وتعريفها تعريفا شاملا. إضافة الى الاختلاف في التعريفات التي قام بوضعها الخبراء والباحثون الذين تناولوا بالدراسة موضوع الجرائم المستحدثة أو المستجدة في ضوء تعدد صورها واختلاف أنماطها التشابك والتعقد في أساليب ارتكابها وهو الأمر

الذي أدى في نهاية المطاف الى عدم التوصل حتى الآن إلى وضع تعريف دقيق ومحدد لجرائم المستحدثة. (محمد سامي، الشوا، (1994)، ص123)

وفي ضوء ما سبق سنقوم باستعراض التعريفات والمفاهيم التي أوردها الباحثون في الدراسات التي تناولت الجرائم المستجدة أو المستحدثة بصورها المختلفة، مع محاولة القاء الضوء على نقاط الاختلاف فيما بينها وبين الجرائم المنظمة. وفي هذا الصدد عرفها الباحثون من خلال التفرقة بين الجرائم التقليدية من جانب والجرائم المستجدة من جانب آخر: حيث أفادوا بأن "الاجرام التقليدي يتمثل في تلك الجرائم المتعارف عليها قانونا بالعقاب نتيجة مساسها بالمصلحة الأجدر بالرعاية والحماية لتصل الى درجة العقوبة لمخالفتها قواعد السلوك المطلوبة في المجتمع". أما الاجرام المستحدث فهو "تلك الجرائم التي تفرزها التطورات والمتغيرات الحادثة في إطار المجتمع الذي ترتكب فيه، وأن الفقه الجنائي حددها بالجرائم الاقتصادية والجرائم التنظيمية والمخالفات التي لا تندرج تحت نص عقابي" وأوضح تعريف الجرائم المستجدة بأنها صورة من صور الجرائم التقليدية ولكن بصورتها المتقدمة زمنيا على التشريعات العقابية نتيجة التطورات الهائلة والمتسارعة في الميادين العلمية". (طارق عبد الجليل، جيوش، (1999)، ص249)

والملاحظ أن التعريف السابق وضع معيارا للتمييز بين الجرائم المستحدثة والمستجدة يتمثل في استخدام التقنيات الحديثة والمتطورة في ارتكاب الجرائم المستجدة، أما الجرائم المستحدثة فيدخل في إطارها هذا النمط من الجرائم وأيضا الأنماط الأخرى التي تفرزها التطورات العلمية في المجالات الاقتصادية والتنظيمية وجوانب المعرفة الإنسانية التي لا تقوم على تقنيات آلية متطورة وحديثة تطرح في ميادين العمل.

وقد قام باحث آخر بتعريف الجرائم المستحدثة بمفهوم يكاد ينطبق مع مفهوم الجرائم المستجدة، إذ يقول بأنها "ظواهر إجرامية أفرزتها تيارات انحرافية برزت على الساحة الاجرامية في الوقت الحالي وهي وليدة التحولات التي شهدتها الحياة المعاصرة في كل ما له صلة بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها، وتتصف بدهاء ومكر فاعليها وقدرتهم على التخفي، كما تتسم بدقة التمييز

الجرائم المستحدثة وآليات التصدي لها:

وخطورته على المواطنين و الأمن العام، وهي تختلف بذلك عن الجرائم التقليدية وعن بعض أنماط وصور الجرائم المستجدة أو المستحدثة من خلال ما يلي: (رفيق، الشلي، (1999)، ص72)

- الاحتيال المعلوماتي-تزييف العملة باستخدام الماسحات الضوئية- تقليد وتزييف الوثائق والمستندات إلكترونيا-غسل الأموال عبر القنوات الإلكترونية-الإتجار بالأعضاء البشرية وسرقتها-جرائم الانترنت-جرائم ذوي الياقات البيضاء...الخ.
كما يلاحظ أن هناك أوجه تطابق بين الجريمة المستحدثة والإجرام المنظم من خلال ما يلي: (صلاح عبد الحميد، عبد المطب، (1999)، ص15)

- ✓ قيام مرتكبيها باستخدام وسائل تعتمد على التقدم العلمي والتكنولوجي.
- ✓ التحول عن استخدام القوة البدنية في ارتكاب الجرائم.
- ✓ التمتع بالمهارة في التعامل مع التقنيات المعاصرة مع توظيف هذه التقنيات في مجال ارتكاب الجرائم.
- ✓ *اتساع النطاق الزمني والمكاني لهذه الجرائم من المحلية الى العالمية مع امتداد أثرها لفترة زمنية طويلة.
- ✓ ارتفاع في أعداد ضحاياها.
- ✓ تعاضم مخاطرها مقارنة بالإجرام التقليدي.

وفي هذا الصدد ذهب أحد الباحثين لمحاولة تحديد ذلك من خلال استعراض خصائص الجرائم المستحدثة بقوله: "أنها نتاج الانفجار التكنولوجي الحديث والتحرر من الخصوصية الزمانية والمكانية للأبنية الاجتماعية التي نشأت فيها، مما أدى إلى تدويلها وتعدد جنسيات مرتكبيها، واختفاء التوافق الزمني والمكاني بين الجاني والمجني عليهم وارتفاع تكلفتها كثيرا عن الجرائم التقليدية، وغياب الأبنية القانونية وآليات الضبط الاجتماعي الرسمي الخاصة بمكافحة هذه الجرائم على الصعيدين المحلي والدولي.(عبد الله حسين، الخليفة، (1999)، ص ص 134-135)

3- أنواع الجرائم المستحدثة:

قد أورد المشرّع الجزائري هذه الأنواع من الجرائم في (القانون رقم 06-22) المؤرخ في: 20 / 12 / 2006 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية وحصرها في سبعة جرائم هي:

جرائم المخدرات، الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، الجرائم الماسة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات، جرائم تبييض الأموال، جرائم الإرهاب، الجرائم المتعلقة بالتشريع الخاص بالصرف، جرائم الفساد.

أما بالنسبة لنشاطات الجرائم المستحدثة فتتجلى من خلال بعض أنماط وصور الجرائم المستحدثة أو المستجدة من خلال ما يلي: (رفيق، الشلي، 1999)، ص72

-الإرهاب.

-المخدرات.

-الاحتيال المعلوماتي.

-تزييف العملة باستخدام الماسحات الضوئية.

-تقليد وتزييف الوثائق والمستندات الكترونيا.

-غسل الأموال عبر القنوات الالكترونية.

-الاتجار بالأعضاء البشرية وسرقتها.

-جرائم الانترنت.

-جرائم ذوي الياقات البيضاء.

-جرائم تزوير بطاقات الائتمان.

-خطف الطائرات.

-الجرائم الاقتصادية المستجدة مثل المضاربة والاحتيال بالأسواق المالية والتجسس الصناعي والتجاري وجرائم البيئة.

4- خصائص الجريمة المستحدثة:

تتميز الجريمة الإلكترونية بخصائص وصفات تُميزها عن غيرها من الجرائم

الأخرى ومن بين أهم هذه الخصائص ما يلي: (مفتاح بوبكر، المطردي، 2012)، ص16

1- مرتكب الجريمة الإلكترونية في الغالب شخص يتميز بالذكاء والدهاء ذو مهارات تقنية عالية ودراية بالأسلوب المستخدم في مجال أنظمة الحاسب الآلي وكيفية

الجرائم المستحدثة وآليات التصدي لها:

تشغيله وكيفية تخزين المعلومات والحصول عليها ، في حين أن مرتكب الجريمة التقليدية - في الغالب - شخص أمي بسيط، متوسط التعليم.

2- مرتكب الجريمة الإلكترونية - في الغالب - يكون متكيفا اجتماعيا وقادرا ماديا، باعته من ارتكاب جريمته الرغبة في قهر النظام أكثر من الرغبة في الحصول على الربح أو النفع المادي، في حين أن مرتكب الجريمة التقليدية - غالبا - ما يكون غير متكيف اجتماعيا وباعته من ارتكابه الجريمة هو النفع المادي السريع.

3- تقع الجريمة الإلكترونية في مجال المعالجة الآلية للمعلومات وتستهدف المعنويات لا الماديات.

4- الجريمة الإلكترونية ذات بعد دولي، أي أنها عابرة للحدود، فهي قد تتجاوز الحدود الجغرافية باعتبار أن تنفيذها يتم عبر الشبكة المعلوماتية وهو ما يثير في كثير من الأحيان تحديات قانونية إدارية فنية، بل وسياسية بشأن مواجهتها لاسيما فيما يتعلق بإجراءات الملاحقة الجنائية.

5- هي جريمة ناعمة، تنفذ بسرعة وهي صعبة الإثبات: ناعمة أي أنها لا تتطلب لارتكابها العنف ولا استعمال الأدوات الخطيرة كالأسلحة وغيرها، فنقل بيانات ممنوعة أو التلاعب بأرصدة البنوك مثلا لا تحتاج إلا إلى لمسات أزرار، تنفذ بسرعة أي أنها تتميز بإمكانية تنفيذها بسرعة فأغلب الجرائم المعلوماتية ترتكب في وقت قصير جداً قد لا يتجاوز الثانية الواحدة، وفي المقابل فهي صعبة الإثبات لعدم وجود الآثار المادية التقليدية (مثل بقع الدم، تكسير، خلع... الخ (وهذا ما جعل وسائل الإثبات التقليدية غير كافية، مما أدى إلى البحث عن أدلة فعالة لإثباتها، كاستخراج البصمات الصوتية أو استعمال شبكية العين ومضاهاتها باستخدام وسائل آلية سريعة (كامل فريد، السالك، (2000)).

6- الجاذبية: نظرا لما تمثله سوق الكمبيوتر والإنترنت من ثروة كبيرة للمجرمين أو الأجرام المنظم، فقد غدت أكثر جذبا لاستثمار الأموال وغسلها وتوظيف الكثير منها في تطوير تقنيات وأساليب تمكن الدخول إلى الشبكات وسرقة المعلومات وبيعها أو سرقة البنوك أو اعتراض العمليات المالية وتحويل مسارها أو استخدام أرقام البطاقات... الخ (عبد العال، الديربي، (2013)).

7- امتناع المجني عليهم عن التبليغ: لا يتم في غالب الأحيان الإبلاغ عن جرائم الانترنت إما لعدم اكتشاف الضحية لها و إما خشية من التشهير، لذا نجد أن معظم جرائم الانترنت تم اكتشافها بالمصادفة، بل وبعد وقت طويل من ارتكابها (محمد صالح، العادلي، (2006)، ص7).

8- سرعة محو الدليل وتوفر وسائل تقنية تعرقل الوصول إليه: يسهل محو الدليل من شاشة الكمبيوتر في زمن قياسي باستعمال البرامج المخصصة لذلك، إذ يتم عادة في لمح البصر وبمجرد لمسة خاطفة على لوحة المفاتيح بجهاز الحاسوب على اعتبار أن الجريمة تتم في صورة أوامر تصدر إلى الجهاز، وما إن يحس الجاني بأن أمره سينكشف حتى يبادر بإلغاء هذه الأوامر، الأمر الذي يجعل كشف الجريمة وتحديد مرتكبها، أمر في غاية الصعوبة (موسى مسعود، أرحومة، (2009)، ص3).

5- أصناف الجرائم الإلكترونية:

لم يستقر المتخصصون على معيار واحد لتصنيف الجرائم الإلكترونية وذلك راجع إلى تشعب هذه الجرائم، وسرعة تطورها، فممنهم من يصنفها بالرجوع إلى وسيلة ارتكاب الجريمة، أو دافع المجرم، أو على أساس محل الجريمة، وعلى هذا الأساس يمكن تقسيمها إلى: (صغير، يوسف، (2013)، ص43-58).

5-1- الجرائم الواقعة على الأموال: في ظل التحول من المعاملات التجارية التقليدية إلى المعاملات التجارية الإلكترونية، وما انجر عنه من تطور في وسائل الدفع والوفاء، وفي خضم التداول المالي عبر الانترنت، أصبحت هذه المعاملات عرضة لشتى أنواع الجرائم ومنها:

أ- السطو على أرقام بطاقات الائتمان والتحويل الإلكتروني الغير مشروع.

ب- القمار وغسيل الأموال عبر الانترنت.

ج- جريمة السرقة والسطو على أموال البنوك.

د- تجارة المخدرات عبر الانترنت.

5-2- الجرائم الواقعة على الأشخاص: مع تطور شبكة الانترنت أصبحت المعلومات المتعلقة بالأفراد متداولة بكثرة عبرها، مما جعلها عرضة للانتهاك والاستعمال من طرف هؤلاء المجرمين وجعلت سمعة وشرف الأفراد مستباحة، ومن أهم هذه الجرائم ما يلي:

الجرائم المستحدثة وآليات التصدي لها:

- أ- جريمة التهديد والمضايقة والملاحقة.
 - ب- انتحال الشخصية والتغريب والاستدراج.
 - ج- صناعة ونشر الإباحة.
 - د- جرائم القذف والسب وتشويه السمعة.
- 3-5- الجرائم الواقعة على أمن الدولة: من أهم الجرائم الالكترونية التي تهدد أمن

الدول ومجتمعاتها ما يلي:

- أ- الجماعات الإرهابية: استغلت الكثير من الجماعات المتطرفة الطبيعة الاتصالية للإنترنت من أجل بث معتقداتها وأفكارها، بل تعداه الأمر إلى ممارسات تهدد أمن الدولة المعتدى عليها.
- ب- الجريمة المنظمة: استغلت عصابات الجريمة المنظمة الإمكانيات المتاحة في وسائل الاتصال والإنترنت في تخطيط وتمير وتوجيه المخططات الإجرامية وتنفيذ العمليات الإجرامية بيسر وسهولة (سامي علي حامد، عياد، 2007، ص83).
- ج- الجرائم الماسة بالأمن الفكري: يبقى الأمن الفكري من بين أخطر الجرائم المرتكبة عبر الإنترنت، حيث تعطي الإنترنت فرصاً للتأثير على معتقدات وتقاليد مجتمعات بأكملها مما يجعلها عرضة للهزيمة الفكرية وهو ما يسهل خلق الفوضى.
- د- جريمة التجسس الإلكتروني: سهلت شبكة الإنترنت الأعمال التجسسية بشكل كبير حيث يقوم المجرمون بالتجسس على الأشخاص أو الدول أو المنظمات أو الهيئات أو المؤسسات الدولية أو الوطنية، وتستهدف عملية التجسس في عصر المعلوماتية ثلاث أهداف رئيسية وهي: التجسس العسكري، والتجسس السياسي، والتجسس الاقتصادي (علي عدنان، الفيل، 2011، ص96-97).

6- بعض طرق الجرائم المستحدثة:

ويمكن أن نذكر منها:

- تخريب المعلومات وإساءة استخدامها، سرقة المعلومات والبيانات، تزوير المعلومات وتزييفها، انتهاك الخصوصية، التصنت وسرقة المحادثات، التجسس، التشهير واستخدام المعلومات الخاصة ونشرها، السرقات العلمية من أبحاث

وكتب، سرقة الاختراعات، الدخول غير القانوني للشبكات بغرض التخريب أو التجسس أو سرقة البيانات، قرصنة البرمجيات والبيانات، خلاعة الأطفال، إرسال الفيروسات عبر البريد الإلكتروني، إفشاء الأسرار عبر الشبكة، الاحتيال المالي، سرقة الأرقام السرية أو أرقام الهواتف والمتاجرة بها، التحرش الجنسي، المطاردة والملاحقة والابتزاز، الإرهاب الإلكتروني... إلخ.

❖ آليات التصدي للجرائم المستحدثة أو المستجدة

7- الفئات المختصة بالمعينة في الجرائم المستحدثة:

جاء في تعديل قانون الإجراءات الجزائية بموجب (القانون رقم 06-22)، وفي بعض القوانين الخاصة (كالقانون رقم 09-04) المتعلقة بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، وتلك المتعلقة بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج بموجب (الأمر رقم 96-22) المعدل والمتمم، وتلك المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته، وتلك المتعلقة أيضا بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها... وغيرها على تحديد فئات معينة، مؤهلة ومختصة لمعينة كل نوع من أنواع الجرائم المستحدثة، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي، وكل فئة محددة بموجب القوانين التي تنظمها.

8- الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحته:

أنشأت هذه الهيئة بموجب (القانون رقم 09-04)، وتكلف بمساعدة السلطات القضائية ومصالح الشرطة القضائية في التحريات التي يجروها، من خلال جمع المعلومات والتزود بها ومن خلال الخبرات القضائية، وتجميع وتسجيل وحفظ المعطيات الرقمية وتحديد مسارها ومصدرها من أجل استعمالها في الإجراءات القضائية، بالإضافة إلى المساهمة في تكوين محققين متخصصين في مجال التحريات التقنية المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

تنص (المادة 4 من المرسوم الرئاسي رقم 15-261 المؤرخ في 8 أكتوبر 2015)، يحدد تشكيلة وتنظيم وكيفيات سير الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة

الجرائم المستحدثة وآليات التصدي لها:

بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، حيث تنص على ما يلي: تمارس الهيئة المهام المنصوص عليها في (المادة 14 من القانون رقم 09-14 المؤرخ في 14 شعبان 1430 الموافق ل 5 أوت 2009)، تحت الرقابة السلطة القضائية طبقاً لأحكام التشريع الساري المفعول، لاسيما منها قانون الإجراءات الجزائية و(القانون رقم 04-09) المذكور أعلاه.

تكلف الهيئة في ظل احترام الأحكام التشريعية المبينة أعلاه على الخصوص بما يأتي:
أ- اقتراح عناصر الاستراتيجية الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها.

ب- تنشيط وتنسيق عمليات الوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها.

ج- مساعدة السلطات القضائية ومصالح الشرطة القضائية في مجال مكافحة الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال، من خلال جمع المعلومات والتزود بها ومن خلال الخبرات القضائية.

د- ضمان المراقبة الوقائية للاتصالات الالكترونية قصد الكشف عن الجرائم المتعلقة بالأعمال الإرهابية والتخريبية والمساس بأمن الدولة، تحت سلطة القاضي المختص وباستثناء أي هيئات وطنية أخرى.

هـ- تجميع وتسجيل وحفظ المعطيات الرقمية وتحديد مصدرها ومسارها من أجل استعمالها في الإجراءات القضائية... والمساهمة في تكوين المحققين المتخصصين في مجال التحريات التقنية المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

و- المساهمة في تحديث المعايير القانونية في مجال اختصاصها.

9- أساليب وإجراءات البحث والتحري عن الجرائم المستحدثة:

أساليب التحري أو أساليب جمع التحريات بصفة عامة هي الإجراءات التي بواسطتها يتم جمع التحريات من مصادرها، ومنه فإن الأساليب التقليدية تتمثل في: التفتيش، سماع الأقوال، الاستجواب، الضبط والإحضار، ضبط الأشياء والتصرف فيها... إلخ، أما بالنسبة لأساليب التحري الخاصة فلا نجد لها تعريفاً محدداً، فالاتفاقيات الدولية التي نصت على استخدامها كاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة واتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد تضمنت دعوة الدول

الأعضاء في الاتفاقية إلى اتخاذ ما يلزم من تدابير وفق نظامها الداخلي لاستخدام ما تراه مناسبا من أساليب تحري خاصة.

ونجد المُشرّع الجزائري قد نص أول مرة في قانون مكافحة الفساد على إمكانية اللجوء إلى هذه الأساليب دون أن يعطي لها تعريفا محددًا. غير أنه يمكننا القول أن أساليب التحري الخاصة هي: تلك العمليات أو الإجراءات والتقنيات التي تستخدمها الضبطية القضائية تحت المراقبة والإشراف المباشر للسلطة القضائية، بُغية البحث والتحري عن الجرائم الخطيرة المقررة في قانون العقوبات وجمع الأدلة عنها والكشف عن مرتكبيها وذلك دون علم ورضا الأشخاص المعنيين، وقد تميزت هذه الأساليب بطابع خاص كونها:

- ارتبطت تقنيها دوليا ووطنيا بالتغيرات العالمية واتساع نطاق الإجرام المنظم وارتباط هذا الأخير بجرائم أخرى كجرائم الإرهاب وتبييض الأموال والفساد.

- لا يتم اللجوء إليها إلا في ظروف استثنائية أي أن نطاقها الموضوعي يتحدد بالجرائم الخطيرة.

- لا يمكن استخدامها إلا بإذن صريح ومكتوب من السلطة القضائية وتحت رقابتها وإشرافها المباشر.

- اصطدمت بمبدأ المشروعية حيث نجد بعض الباحثين والفقهاء لا سيما العاملين في مجال حقوق الإنسان قد اعتبروها وبالأخص، اعتراض المراسلات وتسجيل الأصوات والتقاط الصور، انتهاكا لاهم ضمانات حقوق الإنسان والمتمثلة في الحق في الخصوصية، ومبدأ حرمة الحياة الخاصة، نظرا لعدم علم ورضا الأشخاص المعنيين الذين سيتم استخدام هذه الأساليب في شأنهم كوضع أجهزة الاتصال والتنصت داخل المحلات السكنية وغيرها لتسجيل الأصوات.

وتتمثل أساليب التحري الخاصة في مجموعة من التقنيات والعمليات المطبقة من قبل السلطات المختصة في إطار التحقيقات الجنائية بغية الحصول على معلومات أو البحث والتحري عن الجرائم الإرهابية أو الجرائم الخطيرة وذلك دون علم ورضا الأشخاص المعنيين وأهمها:

الجرائم المستحدثة وآليات التصدي لها:

- التردد الإلكتروني - التسليم المراقب - التسرب - تسجيل الأصوات والتقاط الصور - اعتراض المراسلات.

10. خاتمة

إن التطور التكنولوجي الذي نعرفه اليوم إضافة إلى انتعاش الأسواق الإلكترونية والتجارة عبر الأنترنت ساهم في الإقبال المتزايد على الدفع الإلكتروني عن طريق البطاقات الائتمانية، كل هذا يعتبر شيء إيجابي يهدف إلى تحقيق الرفاهية للإنسان وساعد في تسهيل أمور حياتنا ولكنه في نفس الوقت ساهم في تطوّر ظاهرة الجرائم المستحدثة وانتشارها بشكل واسع، وجلب لنا العديد من المخاطر والأضرار المتعلقة بالحواسيب والشبكة العنكبوتية مما جعل الحكومات والمجتمعات تنتبه إلى ضرورة نشر التوعية والتعريف بهذه الجرائم عن طريق التحذير منها وبيان وسائل وطرق الوقاية منها عن طريق تسخير جملة من القوانين والآليات لمحاربتها ومحاولة القضاء عليها عن طريق كشف وتوقيف كل من تسول له نفسه المساس بحرية الأفراد والمؤسسات على حد سواء أو محاولة ابتزازهم... إلى غير ذلك من الأفعال الإجرامية التي اختلفت وتنوعت.

11. قائمة المراجع:

- أرحومة، موسى مسعود. (2009). *الإشكاليات الإجرامية التي تثيرها الجريمة المعلوماتية عبر الوطن، المؤتمر المغاربي الأول حول المعلوماتية والقانون، طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا.*

- الخليفة، عبد الله حسين. (1999). *البناء الاجتماعي والجرائم المستحدثة، بحث منشور ضمن كتاب الظواهر الاجرامية المستحدثة وسبل مواجهتها، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.*

- الديري، عبد العال. (2013). *الجريمة المعلوماتية: تعريفها..أسبابها..خصائصها*، دوريات مفاهيم استراتيجية، المركز العربي لأبحاث الفضاء الالكتروني، مقال منشور بتاريخ 2013/01/13 على الرابط:

https://accronline.com/article_detail.aspx?id=7509

- السالك، كامل فريد. (2000). *الجريمة الالكترونية*، محاضرة ألقيت في ندوة التنمية ومجتمع المعلوماتية 21-23 أكتوبر، حلب، سورية: الجمعية السورية للمعلوماتية.

- الشلبي، رفيق. (1999). *مدى كفاءة الأجهزة الأمنية العربية في التصدي للظواهر الاجرامية*، بحث ضمن كتاب *الظواهر الاجرامية المستحدثة وسبل مواجهتها*، الرياض: منشورات اكااديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

- الشوا، محمد سامي. (1994). *ثورة المعلومات وانعكاساتها على قانون العقوبات*، القاهرة: دار النهضة العربية.

- العادلي، محمد صالح. (2006). *الجرائم المعلوماتية (ماهيتها وصورها)*، ورشة العمل الإقليمية حول تطوير التشريعات في مجال مكافحة الجرائم الالكترونية، سلطنة عمان.

- الفيل، علي عدنان. (2011). *الإجرام الالكتروني (ط1)*، منشورات زين الحقوقية.

- المرسوم الرئاسي رقم 15-261 المؤرخ في 8 أكتوبر 2015، *الجريدة الرسمية*، ع 53.

- المزعن، أحمد. (2006). *الجريمة المستحدثة...معالمها وأبعادها وآثارها*، مقال نشر بموقع الحياة، صفحة القانون رقم 09، العدد 15868، السعودية، تاريخ تصفح الموقع: 2017/09/26، الساعة 15.30.

- المطردي، مفتاح بوبكر. (2012). *الجريمة الالكترونية والتغلب على تحدياتها*، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الثالث لرؤساء المحاكم العليا في الدول العربية بالسودان المنعقد في 2012/9/25-23.

الجرائم المستحدثة وآليات التصدي لها:

- الملط، أحمد خليفة. (1989). *الجرائم المعلوماتية، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.*
- أمر رقم 22-96 مؤرخ في 9 جويلية 1996، يتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج.
- جيوش، طارق عبد الجليل. (1999). *الوقاية والتأهيل والمكافحة للجرائم المستحدثة، مداخلة قدمت في إطار ندوة حول: الظواهر الاجرامية المستحدثة وسبل مواجهتها، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.*
- حامد عياد، سامي علي. (2007). *الجريمة المعلوماتية وإجرام الانترنت، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.*
- راضي، مصطفى. (2011). *تحد جديد أمام الأجهزة الأمنية، مداخلة أقيمت في مؤتمر حول الجرائم المستحدثة أيام: 2 و3 جانفي، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.*
- عابنة، محمود أحمد. (2009). *جرائم الحاسوب وأبعادها الدولية (ط1)، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.*
- عبد القادر المومني، نهلا. (2008). *الجرائم المعلوماتية (ط1)، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.*
- عبد المطلب، صلاح الدين عبد الحميد. (1999). *أسس استراتيجيات التعامل الأمني مع الجرائم المستحدثة، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.*
- عبد المطلب، صلاح الدين عبد الحميد. (2008). *التعامل مع المستجدات الحديثة (أساليب التعامل مع الجرائم المستحدثة كنموذج)، الإدارة العامة لشرطة*

محمد نجيب بُوعرّوج

الشارقة، مركز بحوث الشرطة، من الموقع: <https://slideplayer.ae/slide/17056348/> ، تاريخ الدخول للموقع: 2023/01/18، الساعة 17.30.

- عوض، محمد محي الدين. (1995). الجريمة المنظمة، مقال بالمجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 10 (العدد19)، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

- قانون رقم 06-22 المؤرخ في: 20 / 12 / 2006 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية.

- قانون رقم 09-04 مؤرخ في 5 أوت 2009، يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها.

- يوسف، صغير. (2013). الجريمة المرتكبة عبر الانترنت (رسالة ماجستير في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو).
http://accronline.com/article_detail.aspx?id=7509 تاريخ الاطلاع 2017/02/13.

<https://elearning-facschs.univ-annaba.dz/user/policy.php>